العدد (2180) السنة الثامنة - الأثنين (4) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مصادر: زين العراق تواجه "تحديا كبيرا" للالتزام بالموعد النهائي لطرح أسهمها

□ بغداد / رويترز

قال الرئيس التنفيذي لزين العراق عماد مكية ان شركته تواجه "تحديا كبيرا" للوفاء بالموعد النهائي لإجراء طرح عام أولي لأسهمها في آب وربما تضطر في نهاية المطاف لطرح أقل من نسبة ٢٥ بالمئة التي طلبتها الجهة المنظمة.

ويجب أن تصبح الوحدة العراقية لشركة الاتصالات المتنقلة (زين) الكويتية شركة مدرجة بنهاية أغسطس.

وقال عماد مكية الرئيس التنفيذي للوحدة في رسالة بالبريد الالكتروني "بدأنا العملية منذ فترة... لكن الالتزام بالمهلة المحددة سيكون تحديا كبيرا."

وبموجب شروط التراخيص الصادرة في ٢٠٠٧ يتعين على زين العراق ومنافستيها آسيا سيل التابعة لاتصالات قطر (كيوتل) وكورك تليكوم المملوكة جزئيا لفرانس تليكوم بيع ٢٥ بالمئة من أسهمها والإدراج في البورصة العراقية بنهاية أغسطس.

وبينما لم يتبق سوى تسعة أسابيع على الموعد النهائي وفي ظل اقتراب شهر رمضان الذي يبدأ مطلع أغسطس لم تقدم الشركات الثلاث سوى تأكيدات مُبهمة عن نيتها في الإدراج.

وقال مكية ردا على سؤال ان كان قد طلب من كل من هيئة الإعلام والاتصالات العراقية والبورصة العراقية إرجاء الطرح "نحن في محادثات مع الهيئة المنظمة والبورصة العراقية حول الأفضل للبلاد."

وأضاف "هيئة الإعلام والاتصالات والبورصة العراقية قد تفضلان (طرح) نسبة أصغر في البداية.. سننسق هذه الأمور معهما."

وتقدر نومورا قيمة زين العراق عند ٣,٧ مليار دولار واسيا سيل عند ٤ر٤ مليار دولار ما يجعل مجموع قيمة حصة الربع في كل منهما نحو ملياري دولار.

وتبلغ القيمة السوقية للبورصة العراقية حاليا أقل من أربعة مليارات دولار ولم يتجاوز متوسط قيمة التعاملات اليومية المليوني دولار في مايو أيار وهو ما دفع محللين للتشكيك في ان كانت السوق جاهزة للطرح العام لشركات الاتصالات.

الديوانية تضع خطة جديدة لتفعيل العمل الاستثماري

□ الديوانية / متابعة المدى الاقتصادي

وضعت محافظة الديوانية خطة عمل لتفعيل دور هيئة الاستثمار في المحافظة بهدف جذب الشركات الاستثمارية، وفي حين أوضحت أن الخطة تتضمن محاور متعددة، طالبت بتوسيع صلاحيات المحافظين. وقال محافظ الديوانية سالم علوان لـ"لسومرية نيوز"، إن "المحافظة وبهدف تطوير الواقع الاستثماري وهيئة الاستثمار في المحافظة شرعت بوضع وتنفيذ خطة جديدة لتفعيل العمل الاستثماري في المحافظة"، موضحا أن "الخطة تعتمد عدة محاور منها إرسال أعضاء الهيئة إلى المحافظات التي تشهد تنفيذ مشاريع استثمارية لغرض الاستفادة من خبراتهم وكيفية تعاملهم مع هكذا مشاريع". وأضاف علوان أن "الخطة ستتضمن تنظيم ورش عمل في الديوانية للمعنيين بالاستثمار يستضاف فيها أعضاء هيئات الاستثمار في المحافظات العراقية التي قطعت شوطا متقدما في هذا المجال ثم يتم عقد مؤتمر محلي تدعى فيه شركات استثمارية عراقية وأجنبية، لعرض الفرص الاستثمارية المتوفرة في المحافظة بشكل مباشر". وتابع محافظ الديوانية أن "أهم أسباب تأخر تنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظة هي العقبات الروتينية التي يصطدم بها المستثمر وخاصة ما يتعلق بتخصيص الأراضي"، لافتا إلى أن "وزير البلديات منح صلاحية للمحافظين بتخصيص الأراضي العائدة للوزارة للمشاريع الاستثمارية"، مطالبا وزير المالية بـ"منح المحافظين صلاحيات مشابهة كون أغلب أراضي الدولة عائدة لوزارة المالية". وأشار علوان إلى أن "الديوانية من المحافظات التي لا تملك موارد طبيعية أو أماكن سياحية وتعد من أفقر محافظات العراق"، مشددا على "تفعيل عمل الاستثمار فيها عن طريق تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الراغبين بالعمل فيها". يذكر أن محافظة الديوانية تعاني من استثمار ضعيف في المشاريع، الأمر الذي اثر بشكل سلبي كبير على حياة المواطنين مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، كما أن محافظة الديوانية، ١٨٠ كم جنوب بغداد، تعاني من أزمة سكن حادة نتيجة ارتفاع أسعار المباني والأراضي السكنية، مما دفع بالكثير من الأسر إلى أن تتخذ من أراضي وممتلكات الدولة والأراضي الزراعية سكناً لها.

الإعلان عن قرب تطبيق التصريحة الكمركية

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): تطبيق القرار سيلقي بأعباء على المستهلك تؤدي إلى ارتفاع متوقع في الأسعار

□ بغداد / صابرين علي

أعلنت جهات حكومية عن قرب تطبيق قانون التعرفة الكمركية، فيما تباينت آراء عدد من الخبراء الاقتصاديين حول تداعيات هذا القرار .

وقال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري :ان تداعيات هذا القرار يتحمل اعباءها المستهلك وحده حيث انها توثر على المواطنين ذوي الدخول المحدودة لأنها تودي الى ارتفاع الأسعار في الأسواق .

وأضاف الصوري :ان الكثير من الدول تعتمد على الإيرادات التي تأتي من خلال الكمارك المفروضة على البضائع المستوردة ،اما العراق الذي يعتمد اعتمادا مباشرا على واردات النفط في اعداد الموازنة العامة للدولة حيث ان هذه القرارات تؤدي الى زيادة واردات الدولة من خلال ما تحمله الضرائب من قرارات تنص على زيادتها والتاثير على التنمية الاقتصادية من جهة وزيادة الاسعار والتأثير على دخل الفرد وزيادة اعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر من جهة اخرى.

من جهته قال الخبير الاقتصاد باسم جميل انطون :من المفترض ان يتم العمل في هذه القانون منذ تأريخ ٦/٣٠ /٢٠١١ دون الفحص للبضائع المستورد ما أدى الى تكدس البضاعة في الحدود حيث اصدرت الحكومة قرارا اخر يخص هذا القرار وتم تمديد المدة لخمسة عشر يوما حيث سوف يتم العمل باجازة الاستيراد بعدها ، اما في ما يخص ادخال المواد الغذائية فتكون حسب الحاجة لها واما في ما يخص المواد الانشائية للمشاريع فتتم من خلال تحديد الحاجة وتقديرها حيث ان البضاعة التي تأتي تكون باسم المشروع وليس باسم الشخص وعموماً يعد هذا الموضوع تعقيدا واشكالا لان إدارة الحدود لا تمتلك المهنية الكافية لتقدير هذه المواد الامر الذي انعكس على معايير الوقت والنزاهة وهكذا تظل البضائع رهن الفحص المستمر من قبل مفارز اخرى التي من المفروض أن تقوم بحمايتها و توفير الأمن لوصولها.

وبين انطون: ان هذا القرار يزيد من دخل وواردات الدولة اذا ما تم بشكل منظم للبضائع والسلع المستوردة دون تعرضها الى اية عرقلة في المنافذ الحدودية اما اذا ما اردنا التحدث عن مايخص الفائدة بالنسبة للفرد فهي تكون سلبية سيما اذا ما تمت هذه العملية بشكل يؤدي الى تعطيل عملية استيراد البضائع مما يؤدي الى وجود نقص في عرض البضائع.

الى ذلك أوضحت الخبيرة الاقتصادية عامرة البلداوي : ان هذا القانون تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب السابق ولكن اجل العمل فيه لأسباب غير معروفة، وفيما اذا تم العمل به فسيزيد واردات الدولة حيث ان اغلب الدول تعتمد على الجمارك والضرائب في زيادة وارداتها ويعد هذا القانون غاية في الأهمية في توازن الموارد المستوردة ووضع ارقام كمركية تحد من التلاعب بالبضائع حيث ان العراق بحاجة لمثل هذه القرارات المثيلة له.

وأكدت البلداوي: ان ثمة مخاوف غير مبررة إزاء هذا القرار حيث ان ٥٪ تؤخذ ككمارك من البضائع ووزارة التجارة تقوم هي الأخرى بالعمل على تنظيم هذه العملية ولاشك ان هذه القرارت ذات تأثيرات لكنها تتلاشى من خلال وضع الضوابط والتنظيم التي تؤثر على تحكم التجارة في العراق.

وكانت المديرية العامة للكمارك قد اعلنت انها قررت العمل بالتصريحة الكمركية منتصف الشهر الجاري .

وقال المدير العام اللواء نوفل إسماعيل لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)إن "الحكومة العراقية قررت العمل بالتصريحة الكمركية في متابعة البضائع الداخلة للعراق بهدف تنظيم عملية الدخول والتخلص من ظاهرة الأغراض السلعية".

وأضاف ان" التصريحة الكمركية تهدف إلى اخذ ٥٪ من قيمة البضائع الداخلة للبلاد والقيام بعمليات تفتيش عالية المستوى والدقة لمراقبة البضائع الداخلة للبلاد".

وأوضح ان"الحكومة العراقية تسعى إلى الارتقاء بسوق العراقية من خلال منع دخول البضائع الرديئة وتفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية".

وأعلنت وزارة التخطيط العراقية أمس السبت عن انتهاء مهلة التي حددت للبضائع لدخول البلاد من دون الحصول على تراخيص مسبقة من الشركات الأجنبية التي تعاقد العراق معها.

وكانت التخطيط قد أعلنت في نهاية نيسان /أبريل الماضي عن تعاقدها مع شركتين فرنسية وسويسرية لفحص السلع والبضائع المستوردة للعراق في بلد المنشأ،وهما (اس جي اس) السويسرية وشركة (بريو فيرتاس) الفرنسية العالميتان اللتان لديهما فروع في جميع أنحاء العالم ولهما صلاحيات لفحص البضائع والسلع من الدولة المستوردة من بلد المنشأ.

وأضافت الوزارة ان هذه الشركات ستكون مرادفة لعملها وتابعة لها شركتان عراقيتان متواجدتان في المنافذ الحدودية لغرض تدقيق الوثائق والتفتيش البصري لضمان ان البضائع لم تتأثر بالنقل والتخزين وذلك متمثل بشركتي الدقة وشركة سرى .

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة بعدة منافذ حدودية أبرزها، منفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا ومنفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع حدود السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران.

دعا في وقت سابق خبراء اقتصاديون الحكومة العراقية إلى تشكيل "مجلس أعلى" للجودة الصناعية في البلاد، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن جهاز السيطرة النوعية "اخفق" في منع المواد التالفة الداخلة إلى السوق العراقية.

وينص قانون التعريفة الجمركية الجديد الذي صادق عليه مجلس الرئاسة العام الماضي واقره مجلس النواب على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة أعمار العراق وتعديلاته)، وأكد على أن لا يعمل بأي قانون او تعليمات او أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون الا أنه علق فيما بعد طلب مجلس النواب من الحكومة إيقافه .

وتسعى وزارة التخطيط العراقية إلى إنشاء مركز وطني للمترولوجيا يتم فيه تطوير خبرات ملاكاتها عبر ورش تدريبية بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في الوقت الذي باشر فيه الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التعاقد مع شركات عالمية مختصة للإشراف على المنتجات المستوردة إلى البلاد.

وتأسس جهاز التقييس والسيطرة النوعية في العراق عام ١٩٧٩ ومارس عمله منذ ذلك الحين على المنافذ الحدودية والمطارات العراقية فضلاً عن تفعيل أدائه في المصانع المحلية في البلاد .

البنك المركزي يعلن عن وجود سبعة فروع لمصارف عالمية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ذكر البنك المركزي العراقي أن عدد فروع المصارف الأجنبية الموجودة في البلاد بلغ ٧ فروع.

وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)إن "عدد الفروع الأجنبية في العراق بلغ ٧ فروع و٧ مشاركات مع مصارف خاصة وهي تعمل وفق قانون التراخيص المرقم ٩٤لسنة ٢٠٠٤ ". وأضاف ان" البنك المركزي العراقي يعمل على استقطاب المزيد من المصارف العالمية لرفع مستوى التعامل المصرفي الأجنبي في البلاد بهدف تطوير الاقتصاد والاندماج المصرفي العالمي".

وأشار إلى أن "العراق وضع خارطة طريق نموذجية لتعزيز تواجد المصارف الأجنبية في البلاد تتركز على رفع رؤوس أموالها وتطوير الخدمات المصرفية الداخلية والتي تهدف إلى خلق بيئة مصرفية تتميز بالتنافس".

وتابع ان " المشاركات المصرفية الأجنبية قليلة وهي لاتتناسب مع طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يخطط لانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال القطاع المصرفي".

وحدد البنك المركزي العراقي ٢٥٠ مليار دينار كحد أدنى لتأسيس المصارف الخاصة في البلاد .

وقام مجلس النواب بدورته الأولى بتشريع قانون المصارف عام ٢٠٠٧ لتنظيم عمل المصارف الخاصة والحكومية . وكشف البنك المركزي العراقي في شهر شباط الماضي إنه سيمنح عدداً من رخص تأسيس المصارف الخاصة مؤكداً أن ازدياد المصارف سيعزز من دور الاقتصادي للبلاد.

ونفى البنك المركزي في ٢٤حزيران/يونيو أن يكون وضع المصارف العراقية الخاصة بخطر حسب ما تؤكده وزارة المالية باستمرار .

ويبلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة مليار و٦٠٠ مليون دولار حاليا، عدا ما تملكه فروع المصارف العربية والأجنبية العاملة في البلاد.

وتتلخص مهام البنك المركزي العراقي بالحفاظ على استقرار الأسعار، وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف، وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية، وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

اللجنة الاقتصادية تدعو إلى تشكيل هيئة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

دعت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية إلى أن تكون هناك هيئة اقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما معمول به في الدول المتقدمة.وقال عضو اللجنة الاقتصادية والنائب عن/الحالف الكردستاني/ محما خليل لـ (الوكالة الأخبارية للأنباء) : من "الضروري ان تكون هناك هيئة اقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما معمول به في الدول المتقدمة للسعي من اجل تقدم الواقع الاقتصادي."

وأضاف خليل : كما سعت اللجنة الى تفعيل وتنشيط القوانين التي تخص حماية المنتج المحلي وحماية المستهلك اضافة الى قانون التنافس، ومنع الاحتكار وهذا جميعه يصب في مصلحة تنشيط السوق العراقي،" مشيراً الى" اهتمام اللجنة في تشريع قوانين وزارتي الصناعة والتجارة والاهتمام بها وممارسة الظروف والتحولات من اجل تحول الاقتصاد المركزي الى حر لتغيير الروتين المعمول به في دوائر الدولة ."

وكانت اللجنة الاقتصادية قد أشارت في تصريح سابق (للإخبارية) الى نيتها في تقديم قروض لوزارة الصناعة للنهوض بالواقع الصناعي الذي يشكو من عدم تقديم الدعم الحكومي لهُ، مشيراً الى أن هذا القطاع سيساهم في توفير فرص للعاطلين عن العمل أضافة الى كونه منتجا محليا لابدّ من مساندته وتوفير مايحتاجه.

تخصيص ٢٥٠ وحدة سكنية لمنظمات النجف بالتقسيط

□ النجف / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن المنسق العام لمنتدى المجتمع المدني في النجف عامر العكايشي عن توقيعه مذكرة تفاهم في هيئة استثمار المحافظة تحصل بموجبها المنظمات على ٢٥٠ وحدة سكنية في مجمع سكني مخصص للأكاديميين العراقيين .

وقال العكايشي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) : من اجل النهوض بواقع المجتمع المدني العراقي والاهتمام بهذه الشريحة المهمة من قبلنا، ودعماً لمنظمات المجتمع المدني من جهة اتحاد الأكاديميين العراقيين فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المنتدى والاتحاد في مقر هيئة استثمار النجف، تم بموجبها الحصول على (٢٥٠) وحدة سكنية قابلة للزيادة تخصص لرؤساء وأعضاء منظمات المجتمع المدني في محافظة النجف".

وأضاف : ان العقد المبرم هو اقل العروض المقدمة من شركات الاستثمار، حيث ان بقية العروض تقضي على المستفيد ان يسدد ما مقداره (٦٠ ٪) من قيمة العقد، على ان يسدد بقية المبلغ على شكل اقساط لمدة خمس سنوات، اما هذا العقد الموقع مع الشركة الاسبانية فسيدفع المستفيد بموجبه ما مقداره (٢٠ ٪) فقط من قيمة الدار على ان تسدد بقية القيمة باقساط شهرية لمدة عشر سنوات".

وأوضح ان سعر الدور التي تم الاتفاق عليها هو ٧٧,٦ آلاف دولار، بواقع دار سكنية مساحتها ٢٠٠ متر مربع، وبمساحة بناء ١٢٠ متراً مربعاً، علما ان سعر قطعة الأرض فقط في المنطقة التي سيقام عليها المجمع السكني يتجاوز الـ ٨٠ الف دولار".

وعن بقية المحافظات قال العكايشي "تم اختيار منسقي المنتدى في المحافظات العراقية، وسيقوم المنتدى بالتنسيق والتعاون مع منسقيه في المحافظات بوضع آليات شمول جميع منظماتنا في المحافظات بمثل هكذا مشاريع كل في محافظته".

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠